جمال حسن

رقعة عالم مضطرب

يتجه العالم نحو مزيد من الفوضى، فالسنوات الغناء للازدهار تقابلها كذلك النتائج السيئة لتغول الرأسمالية، والتي بدأ دخانها يطفو بمزيد من الاقتتال والجوع. تقول دراسة حكومية سويدية ان 47 دولة، تضم 2.7 مليار انسان، مهددة بنشوب "نزاعات عنيفة كنتيجة لتأثيرات المناخ، وتفاعلها مع المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية". هذا النوع من الخطاب، المشحون بمخاوف التغيرات المناخية، يعزز اصوات نشطاء البيئة المناهضة لمداخن الاقتصاد الرأسمالي بعفنها الكربوني. ومصداقيته تأتي من شواهد تنذر الحضارة البشرية باحتضار مرتقب.

تغيرات مناخية بدأت تتسبب بفيضانات وجفاف، ارتفاع منسوب المياه في البحار. على الصعيد الزراعي تعاني مجتمعات في افريقيا وآسيا من الامطار غير المنتظمة. تقع اليمن في المدار الأكثر عرضة لارتفاع الحرارة، والملقى في الفوضى. كل تلك العوارض المناخية، تُنبأ بمرحلة لفطم الاستقرار السياسي. فبعد عقدين من الحرب الباردة، ينشأ جزء واسع من العالم في مربعات العنف.

تثير تداعيات المناخ، إلى كوارث على الصعيد البيئي، فالجفاف يهدد اراضي هي موطن مئات الملايين من البشر. ومع انعدام حاجاتهم الغذائية الضرورية، فإن العنف سيتفشى، وربما ستنطلق في ملامح عنف داخلي، أو هجرات واسعة. فالشمال الغني يسمم العالم اكثر من غيره بالكربون، والعالم الفقير هو الاكثر تضرر من عوامل ارتفاع الحرارة. لكن العالم الغني سيتخذ اجراءات كذلك للنجاة من فوضى عالم مضطرب ومدد بالجوع. عبر سياسات احترازية، يسميها الصحفي الامريكي كريستيان بارينتي "قارب النجاة المسلح". أي تأمين نفسها عبر فرض ادوات امنية وعسكرية واسعة حول العالم. فالنتائج الكارثية لتلك التغيرات ستخلق مدارات اكثر حزناً، إذا استعرنا عنوان الفرنسي "كلود ليفي شتراوس".

ومع سقوط عدد من الدول في الفشل، وتوسع الأزمات جراء نقص الماء والغذاء، فإن الدول الكبرى، غير مستعدة لتخفيض كربنة اقتصادها، بل ستعوض عن ذلك، بالاعتماد على تقنية عسكرية عالية.

يقول وزير الدفاع الامريكي السابق روبرت غيتس: ان التعامل مع الدول الفاشلة والمقسمة، هو التحدي الأمني الرئيسي في عصرنا. وهي مقولة تثير مخاوف من لجوء القوى الكبرى الى مزيد من التدخلات العسكرية. وهو بحد ذاته، السيناريو المرجح للتعامل مع سقوط الدول، إما بداعي حماية الاستقرار العالمي، أو وهم الحرية الذي ستوزعه للشعوب المظلومة. إذ ان اقتصاد الحرب سيعود ليسيطر على مجال اوسع. فمع تفكك الدول ستنشأ الميليشيات المتحاربة، وستتمادى حروب المرتزقة في بعث استبدادها على مجال الانسان العاري والخائف جوعاً. إنه بصراحة تدهور أمني واسع. وستتخذ الدول الديمقراطية، في امريكا وأوروبا، خارج مجالها منهج دامي على أمم أضعف، غير قادرة على حماية سيادتها، وبالتالي ستشجع هذه الاجراءات مزيداً من التمرد، وحتى نزعات الارهاب.

يمكن تسمية تلك التدابير الأمنية نوع من ادارة الفوضى في العالم، وتأمين استقرار نسبي لدول غنية، مغلقة في وجه دول فقيرة. وهو نهج سيرتسم بمزيد من العنصرية ضد الاجانب. فانبعاث الاتجاهات اليمينية يسيطر على الوعي المجتمعي حتى في الغرب الحر. الحريات مهددة بجرف قاسي من التطرف، وصعود خطاب اليمين المشبع بوعود للتشديد على وجود العناصر الاجنبية. وبالتالي لن نرى ذلك المتاح من التعايش الذي امتازت به دول الغرب في السابق.

وفي بلد كالهند، على سبيل المثل، تشهد صعود حزب اليمين الهندوسي، وهي حالة تطرف يقابلها التطرف الاسلامي في شبه القارة الهندية. إذ ان العنف الطائفي سيتعزز بمشاكل اقتصادية عميقة. وهذا العنف هو المشهد الشرق الاوسطي المظلم، كما في العراق وسوريا. فانهيار الدول يقابله سيطرات ميليشيات هي خليط من الراديكالية والمرتزقة، والجذور القبلية والطائفية. انقسامات تعززها الهويات الصغيرة، لن تنجو منها الدول الغنية في الشرق الاوسط.

في كتيب للجيش الامريكي حول مكافحة التمرد يتحدث عن التفوق العسكري الامريكي الهائل والتحدي الكبير الذي يواجه الجيش والبحرية الامريكية، في وجود اعداء دفعتهم لمحاربتها بطرق غير تقليدية مزجت بين التقنية الحديثة والاساليب القديمة في التمرد والإرهاب. وهذا الخطاب يحفز الجاهزية القتالية من جهة للجندي، ويبرر حروبه الخارجية، ومن جهة اخرى يخلق ذريعة الاستمرار في تطوير التقنية العسكرية، والحفاظ على التفوق العسكري الامريكي.

لكن ماذا عن "قارب النجاة المسلح" الذي ستتخذه الولايات المتحدة، لضبط العالم، أو حماية امنها واستقرارها، هل هي ناجحة. هل يمكن ان ينجو الاستقرار مع توسع الاضطراب وهل تكفي طائرات الدرونز وكل اشكال التقنية العسكرية الحديثة لذلك، يمكن لمدى قريب، لكن هناك وسائل انجع على المدى البعيد. إنها وسائل تعطي انطباعاً لما يمكن ان تؤول إليه الحضارة البشرية من مصير مفجع.

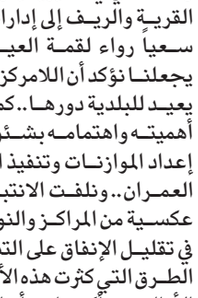

أحمد عبدربه علوي

مطلوب.. ترسيخ مفهوم اللامركزية

*لا شك أن مشروع اللامركزية الذي كان من ضمن توصيات مؤتمر الحوار الوطني يهدف إلى تحقيق الوضع السياسي والاقتصادي والإداري المستدام على صعيد المديرية والمحافظة والوطن وإحداث هجرة عكسية من مديريات المدن إلى الأرياف، سوف نلاحظ من هذا الإجراء للنهوض بدور الأقاليم ومجالسها المحلية وكل القضايا الإدارية والمالية وغيرها ووضع ورقة تكون منطلقاً للبدء باستراتيجية عمل تحفز العملية التنموية.. أن اللامركزية تسعى إلى أحياء مفاهيم الحرية وتفعيل مشاركة المواطنين عبر تفعيل آلية اتخاذ القرارات بحيث تكون من الأساس إلى الأعلى.. ولا شك أن تطبيق اللامركزية سوف يسهم في معالجة القضايا والتحديات التي تواجه المجتمع مثل الواسطة وتفعيل المشاركة الشعبية وتحقيق التنمية في الميدان وتوفير الإدارة المثلى والفصل بين واجبات رئيس الإقليم الخدمية والسياسية ومعالجة سوء توزيع التمثيل للمدن والأرياف ولذا نقول إذا جاز لي التعبير: أن تركيز القرار الإداري والاقتصادي والخدمي في المديرية يؤدي إلى هجرة الكثيرين من القرية والريف إلى إدارات المحافظات ومراكزها سعياً رواء لقمة العيش والخدمة الأفضل.. يجعلنا نؤكد أن اللامركزية هي الحل الأمثل الذي يعيد للبلدية دورها.. كما يعيد وهو الأهم للإقليم أهميته واهتمامه بشئون قضاياه وتمكينه من إعداد الموازنات وتنفيذ الخطط ورسم منهجيات العمران.. ونلفت الانتباه إلى أن إحداث هجرة عكسية من المراكز والنواحي إلى الأرياف يساهم في تقليل الإنفاق على التنقلات والحد من حوادث الطرق التي كثرت هذه الأيام وإيجاد فرص عمل في الأقاليم وتأكيدنا من أن المواطن هو محور التنمية الاقتصادية والسياسية والإدارية والمجتمعية..

*لذا فإنه من الآن وصاعداً على الجهات ذات العلاقة في الجهاز الإداري للدولة في كافة قطاعاته أن تقوم بتهيئة كافة الاستعدادات للجلسات المزمع انعقادها التي تأتي استكمالاً للجلسات الحوارية الأخرى.. لذا فإنه مطلوب انعقاد جلسات حوارية في كل وزارة مع الأشخاص الإداريين بناءً على طلب كل وزير أو جهة المتضمنة إعداد برنامج تدريبي شامل للأشخاص المعنيين أو الجهات المعنية حول دورهم التنموي، كما نؤكد الاهتمام خلال انعقاد الجلسات على أهمية ترسيخ اللامركزية والنتائج المتوخاه من تطبيقها إضافة إلى دور رجال الإدارة في ترجمتها على أرض الواقع لتحقيق التنمية الشاملة والتسهيل على المواطنين وتقديم الخدمة المثلى لهم، قصارى القول: نؤكد هنا أن مشروع اللامركزية يهدف لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة كما نؤكد هنا في حالة إذا اكتمل المسار الذي بدأت به الحكومة في تبني "اللامركزية" في إدارة الشأن التنموي الاقتصادي فإننا نكون أمام عملية سياسية من الدرجة الأولى ولا أقصد هنا التأويلات التي رافقت الإعلان عن فكرة الأقاليم قبل فترة قصيرة بمجي رئيس الجمهورية المنتخب المشير عبدربه منصور هادي وكان تبني فكرة الأقاليم في بداية العام 2012م أثناء.. ما أعلن عن تشكيل أعضاء مؤتمر الحوار الوطني وما نتمناه أن يتم التعامل مع مشروع اللامركزية على أنه جزء من نهج الدولة في إدارة علاقاتها بالأقاليم المقترحة وأن يكون هدفه توسيع دائرة المشاركة الشعبية في كل إقليم بإدارة الأولويات التنموية ورفع المستوى الاقتصادي للإقليم حسب الميزات التنموية لكل منها. ونتمنى أن تكون "اللامركزية" جزءاً من رؤية وطنية للتخفيف من البطالة وإزالة الواقع السلبي لبعض الأقاليم "المحافظات سابقاً" بأنها محافظات طاردة

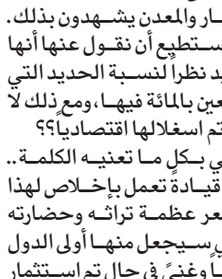

فايز البخاري
faiz.faiz619@gmail.com

اليمن أغنى الشعوب العربية.. وهذا الدليل!!

صحيفة ولا موقع إلكتروني!!

وزارة السياحة لدينا - قيادة تلو الأخرى- وهي لا تعي من عملها سوى السفريات وبعض حفلات الرقص في بعض المحافل! والأمر كذلك لدى وزارة الثقافة التي لا تعرف من عملها سوى إقامة حفلات الأعياد الوطنية!!

السواحل التي تشبه الذهب هي الأخرى بلا استثمار وما زالت حكراً على عصابات التهريب التي لا تريد لها التنمية لتظل بوابة للاسترزاق غير المشروع ..وسهولنا الخصيبة لا تزال دون استصلاح زراعي مع أنها قادرة على توفير الاحتياج الكامل من القمح وكل الحبوب والخضار والفواكه، بل ونصدر منها الكثير، خاصة شجرة البُن التي تعدل بقمتها الذهب ..أمّا الذهب والحديد والمعادن والأحجار الكريمة والثمينة فحكايتها حكاية!! موجودة لدينا بكميات لا تتوافر في أي دولة في العالم، ومع ذلك لم يتم استثمار حتى ما يعادل واحد بالمائة، وتُجار الأحجار والمعدن يشهدون بذلك. لدينا جبال نستطيع أن نقول عنها أنها جبال من حديد نظراً لنسبة الحديد التي تتجاوز التسعين بالمائة فيها، ومع ذلك لا ندري لماذا لا يتم اسغلالها اقتصادياً؟؟

اليمن غني بكل ما تعنيه الكلمة.. فقط يحتاج قيادة تعمل بإخلاص لهذا البلد وتستشعر عظمة تراثه وحضارته ومحتواه الذي سيجعل منها أولى الدول العربية تقدُماً وغنىً في حال تم استثمار تلك المقومات بالشكل الصحيح.. فقط أين النيَّة؟؟!!

اسطوانة مشروخة يرددها الساسة والمسؤولون ليوهنوا بها عزائمَ اليمنيين وليُشعروهم أنَّهُ لولاهم لما قامتْ لليمن قائمة، وذلك حين يرددون دوماً وأبداً على مسامعنا بأنّ اليمن فقير، فيما هو أعنى الشعوب العربية بلا منازع؛ بما يحتويه من ثروات هائلة غير النفط، الذي يؤكد خبراء كُثر على أنّه يوجد لدينا مخزون هائل منه لم يتم التنقيب عنه أو كشف النقاب عنه حتى الآن.. وهو موضوع آخر سنتناوله في مقال آخر.

ولنَعُدْ إلى المخزون الحضاري والإرث التاريخي الذي لا تخلو منه منطقة في اليمن، بل لا تزال بعض المُدن كصنعاء القديمة وتريم حضرموت وثلا وكوكبان وزبيد محافظة على طابعها القديم الذي يعود لقرون طويلة، فما بالنا بالحصون والقلاع التي تنتشر في كل مكان بأرجاء اليمن السعيد، وكذلك السواقي والبرَك والكرفانات والسدود التي هي أكثر منَ أن تُحصى.. هذا بالنسبة لما هو ظاهرٌ على وجه الأرض فكيف بما هو في باطنها؟! وهو لاشك أكثر عدداً وأروع منظراً وأقدم زمناً.

لايمكن لمَن يطوف أرجاء اليمن أن يقطع أكثر من عشرين كيلومتراً دون أن يجد معْلَماً تاريخياً أو أثراً حضارياً أو شكلاً طبيعياً يجذب ويلفت الانتباه، بل لا يستطيع أن يقطع تلك المسافة دون أن يجد تعداداً في نمط البناء والأزياء التي يرتديها الرجال والنساء، وتضاريس الطبيعة التي حبَانا الله فيها دون غيرنا، وأوجد لنا كل تضاريس الدنيا مُجتَمِعَةً في هذا البلد السعيد بمحتواه التعيس بقيادته وليس في شعبه!!

النمط المعماري لصعدة لا يشابه نمط معمار صنعاء، والنمط المعماري في إب لا يتشابه مع زبيد، ونمط حجة لا يتشابه مع حضرموت، والنمط المعماري اليافعي لا يتشابه مع النمط المعماري في تعز.. وهكذا بقية الأشياء. فالغناء اللحجي يختلف عن الغناء الصنعاني، بل وعن العدني الذي لا يبعد عنه سوى عشرات الكيلومترات، ونمط تعز الغنائي يختلف عن التهامي، والشبواني يختلف عن الحضرمي، واليافعي عن البيضاني.. وهكذا في الشعر الشعبي والمهاجل والأزياء الشعبية وغيرها، ما يعني أنّ اليمن قارّة لوحدها بما حباها الله من تنوع مناخي وجغرافي وأنماط مختلفة من الفلكلور والبناء والتضاريس واللهجات.. وهذا كفيلٌ بأنْ يجعلها المحجة والوجهة الأولى لمعظم السياح في العالم، خاصة ونحن نملك دُرّة الجُزُر الطبيعية وهي جزيرة سقطرى التي لا مثيل لها في أنحاء الأرض.

وهذه - جزيرة سقطرى- لوحدها عالَمٌ مُتكاملٌ وفريدٌ بما حباها الله من تضاريس وطبيعَة لا تشبهها فيه أي جزيرة أو منطقة في العالم، ومع ذلك نستطيع القول أنّها دُرَّةٌ بيدٍ فحَّام!!

جمهورية مصر العربية جعلتْ من السياحة مصدرها الأول وهي لا تملك ربع مالدينا من آثار وتنوع جغرافي وثقافي وفلكلوري، فيما نحن لم نستطع حتى أنْ نخصص قناة للترويج السياحي ولا

القبلية.. مفاجأتنا المحزنة

عبدالله علي صبري
Abdullah.sabry@gmail.com

ونحن نتطلع إلى بناء دولة مدنية حديثة يسودها النظام والقانون، في ظل احتكار الدولة للقوة واستخدام العنف المشروع، تبقى البنية القبلية للمجتمع اليمني على رأس عوائق بناء الدولة، وتحديث المجتمع، خاصة أن النظام السابق اعتمد على المشيخة القبلية بشكل كبير، وعمد من خلال مراكز القوى الجديدة إلى تمييع القيم الأصيلة للقبيلة وأبنائها، واستثمر حالة العصبية القبلية العمياء، لتدعيم السلطة الحاكمة على حساب البناء المؤسسي للدولة.

ولما اندلعت الثورة الشعبية في 11 فبراير 2011م، تسابق أبناء ومشايخ القبائل إلى الساحات الثورية، متطلعين مع غيرهم من الثوار إلى التغيير والانتقال إلى دولة مدنية ضامنة لحقوق جميع اليمنيين، وكان تخلي أبناء القبائل عن السلاح واندفاعهم إلى الساحات بشكل سلمي علامة فارقة في مشهد الثورة اليمنية، وهو ما يعني أن القيم القبلية الأصيلة يمكن استثمارها إيجابياً.

بيد أن المشهد اتخذ مساراً آخر ليدمغنا بالمفاجأة المحزنة، فما إن انقسم الجيش حول الثورة، حتى عمد الطرف المنضم إلى الثورة إلى تحشيد القبائل وتسليحهم وتحريضهم ضد ما كان يسمى بالحرس العائلي، مع أن الجيش برمته وفرقته كان عائلياً بامتياز!

وهكذا وبالموازاة مع الساحات الثورية السلمية، تشكلت حالة مسلحة باسم حماية الثورة والثوار، ما خلق تشويشاً أربك المراقبون ومتابعو المشهد اليمني عن بعد. ولم يتوقف تسليح الثورة على الحصبة وأرحب والمناطق القبلية المحيطة بالعاصمة صنعاء، بل امتد أيضاً إلى محافظة تعز في وسط البلاد.

ثم إن العقلية الوضيعة التي ابتكرت قطع الطرقات وضرب أبراج الكهرباء وتفجير أنابيب النفط، إنما كانت تستند إلى سواعد القبائل وإغراء مشايخها بنصيب من كعكة الثورة أو "الثورة المضادة". وقد هيمن التأزيم على مجريات الحياة اليمنية حتى اللحظة، ولم تتمكن حكومة التسوية من وضع حد للأزمة المتصلة بتخريب خطوط الكهرباء وأنابيب النفط، خشية اندلاع حرب بين الجيش الذي لا يزال يخضع لإعادة هيكلة تبدو طويلة المدي، وبين أبناء القبائل في مناطق التخريب، والذين وإن كانوا يعبرون عن استهجانهم لهذه الأعمال، إلا أن مشايخهم يتربصون بانتظار فرصة يترزقون منها، وإن على حساب أبنائهم وأخوانهم!

القبلية انتعشت من جديد أيضاً من خلال الحركة الحوثية، التي باتت تستند إلى ما يعرف بالزيدية القبلية، حيث غدا أبناء القبائل الذخيرة التي تعتمد عليها الحركة في حروبها الأخيرة، والتي وإن كانت وضعت حداً للنفوذ المشيخي في قبيلة حاشد، إلا أنها أذكت العصبية القبلية، بتشكيل تحالف قبلي يعتمد على وجاهات مشيخية من قبيلة بكيل، التي ترى أنها ظلت مقصية من الحكم في ظل النظام السابق ذي الهوية الحاشدية.

ومعروف أن أئمة الدولة الزيدية اعتمدوا في حكمهم على قوة قبيلتي حاشد وبكيل، وهو ما يعني أن إحياء الأحلاف القبلية يشكل خطراً بالفعل على مدنية الدولة المنشودة، والذين استخدموا القبلية من قبل يعرفون أن القبيلة في الأخير تفرض شروطها وثقافتها ثم سرعان ما تتسيد الحكم عندما تواتيها الفرصة المناسبة.

واليوم ثمة من يحذر من تكرار نموذج (سنحان) القبلي في ظل النظام السابق بتمكين قبيلة (أبين) في ظل العهد الجديد، خاصة أن قرارات رئاسية في إطار إعادة هيكلة الجيش، تدعم هذه المخاوف.

على أن خطورة التعصب القبلي لا تقتصر على مناطق بعينها، فمنذ أشهر اندلعت الهبة الحضرمية، وبعد أن كانت حضرموت وأبناؤها نموذجاً للمدنية والمسالمة، انتفض المارد القبلي من داخلها، ليعلن عن غضبة شعبية اتكأت على السلاح وسواعد القبيلة الحضرمية، في رسالة إلى مركز قوى النفوذ القبلي بصنعاء مفادها "ألا لا يجهلن أحد علينا فنجهل فوق جهل الجاهلينا"!

الانحراف الذي يطرأ بين الحين والآخر على الحراك الجنوبي، يمكن قراءته من زاوية استثمار التعصب القبلي المسلح، الذي يكاد يغطي على عدالة القضية الجنوبية وسلمية الحراك الشعبي. ومع أن ثمة اصطفافاً وطنياً حول عدالة القضية الجنوبية، إلا أن التعصب أفضى إلى موجة عنف تستهدف من وما هو شمالي، ولاشك أن العنف الذي يتأسس على الهوية (شمالي/ جنوبي)، يغدو عقبة مضافة على طريق بناء الدولة المدنية.

حتى تنظيم القاعدة، فإن عملياته الإرهابية يجري التخطيط لها من المناطق القبلية حيث تتواجد الحماية لعناصر التنظيم، الذين تمكنوا من حشد الأنصار والموالين لهم في هذه المناطق، مستغلين العاطفة الدينية والعصبية المحاربة لدى أبناء القبائل.

الأنكى أن ثمة أصواتاً دأبت على تملق القبلية من منطلق أن للقبيلة اليمنية تاريخاً عريقاً، وأن اليمنيين في النهاية جميعهم أبناء قبائل، وأن الدولة لا يمكن أن تقوم بمعزل عن القبيلة. وهذا كلام لا غبار عليه، لولا أن أصحابه وهم يعترفون بالتاريخ وبالواقع المعاش لا يقدمون تصورا لإمكانية المزاوجة بين القبلية والمدنية، فالدولة المدنية لن تقوم إلا بأدوات مدنية، وعليه يجب تحديث القبيلة كمهمة ملحة، إن كنا نبحث بالفعل عن دولة للمستقبل. وما يؤسف له أن التحديث في البلد بشكل عام لا يزال مشروعاً مؤجلاً، خاصة أن القوى التقليدية قد دفعت بكل ثقلها في الثورة وفي التسوية السياسية، وعندما وجدت أن فرصها تكاد تتقلص في ظل الحوار الوطني، عادت لتلملم شتاتها، ولتفرض مخرجات بعينها، شوهت جمال اللوحة التي كاد أن يخرج بها الحوار.

ما يزال في الأمر متسع، إن تكاتفت قوى الحداثة والتمدن، واستثمرت بدورها طاقة الشباب الصاعدة، وسلكت بهم وباليمن درب الدولة المدنية الموحدة، دولة الحرية والديمقراطية، والمواطنة المتساوية.

فتحي الشرماني
Fathi9595@gmail.com

الإرهاب.. المؤامرة المفضوحة

يوماً بعد يوم تتكشف الحقائق، ويتضح أن الإرهاب لم يعد فقط جماعات مارقة تدعي عداءها للنظام العالمي الجديد، وإنما أصبح سلاحًا بيد بعض الأنظمة العدائية، تزرعه أينما تريد، ومتى تريد وللأهداف التي تريد، يحفزها إلى ذلك سهولة السيطرة على مجاميع من الحمقى والمغفلين الذين يجري السيطرة على عقولهم بطرق مباشرة أو غير مباشرة؛ ليتم بعدها شحنهم بمفاهيم مغلوطة لا تخدم غير تلك الأنظمة التي لم تعد ترى أمامها من وسيلة للسيطرة على الآخر غير فكرة الإرهاب وتسمينه من أجساد الشعوب ودمائها.

تحدث رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي مؤخرًا بحديث يضع كل يمني على حقيقة لعبة الإرهاب التي يجري تصديرها إلى اليمن وإلى غيرها من الدول كلما وجد المطبخ الإرهابي أن هذه الدول تتعافى من هذا المرض الخبيث، وتتطهر من رجسه، فثمة دولة لم يسمها رئيس الجمهورية في خطابه تطلب على لسان أحد ممثليها أن يسمح اليمنيون بنقل عدد من عناصر الإرهاب إلى اليمن، وكأن اليمن وطن عليه أن يقبل بأي شيء مادام فقيرًا ويعاني من مشكلات وأزمات تضعف صوته وتجعله دائمًا تحت السيطرة.

ماذا يعني أن يوجَّه إلى اليمن مثل هذا الطلب؟ أليس من هو قادر على نقل هذه الجماعات الإرهابية هو في حقيقة الأمر من يحركها وهو من يغذيها؟

ولماذا نقلهم إلى اليمن دون غيرها؟ ووقف البطء الذي لحق بكثير من الأفكار التي جاءت للاستفادة من الميزة السياحية أو الزراعية .. للعديد من الأقاليم الجديدة القادمة (إن شاء الله) إن اللامركزية من منظور إداري تعني قيام الحكومة بنقل صلاحيتها في مجال الشئون الإدارية والمالية وكذا في شئون التخطيط وإدارة الموارد وتخصيصها من المركز أو الناحية إلى إدارات الأقاليم وبمعنى أوضح فإنها أسلوب من أساليب توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وبين هيئات محلية منتخبة ومؤسسات مرفقية معينة أو مزيج منهما وفي جميع الحالات تحتفظ الحكومة المركزية بحق الرقابة والمراجعة والتوجيه ولكن العنصر الرئيسي للامركزية هو عنصر مشاركة المواطنين في النطاق المكاني للإقليم حيث تنطلق فكرة وفلسفة النظام اللامركزية أصلاً من أهمية مشاركة المواطنين في المسائل الخدماتية والإدارية التنموية المختلفة.. ومن مقولة أن العنصر الديمقراطي في هذا النظام يقود إلى الفعالية والكفاءة الضرورية لإدارة الدولة بشكل عام.

* وأخيراً .. نقول بأن المشاركة هي المدخل الطبيعي لتحقيق قيم ومبادئ اللامركزية فكلما تم تعزيزها كلما بانت الاحتياجات وارتقت الخدمات وتحققت المنجزات على مستوى الأقاليم ضمن إطار مجتمعي متميز فيقرر بنفسه شق الشوارع وبناء الحدائق والأسواق والمدارس والمراكز الصحية والحفاظ على نظافة البيئة وجمال وتعمير المنطقة "الإقليم" وكلما يتطلب عن القضايا الإقليم من الناحية الأمنية والإدارية والتخطيطية وقضايا الخدمية المدنية والموازنة ..الخ.. ولذلك فإن ترسيخ مفهوم اللامركزية على مستوى الإقليم يؤدي إلى تعزيز المواطنة وتعظيم الولاء والانتماء للوطن والنظام.

اليمن أغنى الشعوب العربية.. وهذا الدليل!!

فايز البخاري
faiz.faiz619@gmail.com

صحيفة ولا موقع إلكتروني!!

وزارة السياحة لدينا - قيادة تلو الأخرى- وهي لا تعي من عملها سوى السفريات وبعض حفلات الرقص في بعض المحافل! والأمر كذلك لدى وزارة الثقافة التي لا تعرف من عملها سوى إقامة حفلات الأعياد الوطنية!!

السواحل التي تشبه الذهب هي الأخرى بلا استثمار وما زالت حكراً على عصابات التهريب التي لا تريد لها التنمية لتظل بوابة للاسترزاق غير المشروع ..وسهولنا الخصيبة لا تزال دون استصلاح زراعي مع أنها قادرة على توفير الاحتياج الكامل من القمح وكل الحبوب والخضار والفواكه، بل ونصدر منها الكثير، خاصة شجرة البُن التي تعدل بقمتها الذهب ..أمّا الذهب والحديد والمعادن والأحجار الكريمة والثمينة فحكايتها حكاية!! موجودة لدينا بكميات لا تتوافر في أي دولة في العالم، ومع ذلك لم يتم استثمار حتى ما يعادل واحد بالمائة، وتُجار الأحجار والمعدن يشهدون بذلك. لدينا جبال نستطيع أن نقول عنها أنها جبال من حديد نظراً لنسبة الحديد التي تتجاوز التسعين بالمائة فيها، ومع ذلك لا ندري لماذا لا يتم اسغلالها اقتصادياً؟؟

اليمن غني بكل ما تعنيه الكلمة.. فقط يحتاج قيادة تعمل بإخلاص لهذا البلد وتستشعر عظمة تراثه وحضارته ومحتواه الذي سيجعل منها أولى الدول العربية تقدُماً وغنىً في حال تم استثمار تلك المقومات بالشكل الصحيح.. فقط أين النيَّة؟؟!!

اسطوانة مشروخة يرددها الساسة والمسؤولون ليوهنوا بها عزائمَ اليمنيين وليُشعروهم أنَّهُ لولاهم لما قامتْ لليمن قائمة، وذلك حين يرددون دوماً وأبداً على مسامعنا بأنّ اليمن فقير، فيما هو أعنى الشعوب العربية بلا منازع؛ بما يحتويه من ثروات هائلة غير النفط، الذي يؤكد خبراء كُثر على أنّه يوجد لدينا مخزون هائل منه لم يتم التنقيب عنه أو كشف النقاب عنه حتى الآن.. وهو موضوع آخر سنتناوله في مقال آخر.

ولنَعُدْ إلى المخزون الحضاري والإرث التاريخي الذي لا تخلو منه منطقة في اليمن، بل لا تزال بعض المُدن كصنعاء القديمة وتريم حضرموت وثلا وكوكبان وزبيد محافظة على طابعها القديم الذي يعود لقرون طويلة، فما بالنا بالحصون والقلاع التي تنتشر في كل مكان بأرجاء اليمن السعيد، وكذلك السواقي والبرَك والكرفانات والسدود التي هي أكثر منَ أن تُحصى.. هذا بالنسبة لما هو ظاهرٌ على وجه الأرض فكيف بما هو في باطنها؟! وهو لاشك أكثر عدداً وأروع منظراً وأقدم زمناً.

لايمكن لمَن يطوف أرجاء اليمن أن يقطع أكثر من عشرين كيلومتراً دون أن يجد معْلَماً تاريخياً أو أثراً حضارياً أو شكلاً طبيعياً يجذب ويلفت الانتباه، بل لا يستطيع أن يقطع تلك المسافة دون أن يجد تعداداً في نمط البناء والأزياء التي يرتديها الرجال والنساء، وتضاريس الطبيعة التي حبَانا الله فيها دون غيرنا، وأوجد لنا كل تضاريس الدنيا مُجتَمِعَةً في هذا البلد السعيد بمحتواه التعيس بقيادته وليس في شعبه!!

النمط المعماري لصعدة لا يشابه نمط معمار صنعاء، والنمط المعماري في إب لا يتشابه مع زبيد، ونمط حجة لا يتشابه مع حضرموت، والنمط المعماري اليافعي لا يتشابه مع النمط المعماري في تعز.. وهكذا بقية الأشياء. فالغناء اللحجي يختلف عن الغناء الصنعاني، بل وعن العدني الذي لا يبعد عنه سوى عشرات الكيلومترات، ونمط تعز الغنائي يختلف عن التهامي، والشبواني يختلف عن الحضرمي، واليافعي عن البيضاني.. وهكذا في الشعر الشعبي والمهاجل والأزياء الشعبية وغيرها، ما يعني أنّ اليمن قارّة لوحدها بما حباها الله من تنوع مناخي وجغرافي وأنماط مختلفة من الفلكلور والبناء والتضاريس واللهجات.. وهذا كفيلٌ بأنْ يجعلها المحجة والوجهة الأولى لمعظم السياح في العالم، خاصة ونحن نملك دُرّة الجُزُر الطبيعية وهي جزيرة سقطرى التي لا مثيل لها في أنحاء الأرض.

وهذه - جزيرة سقطرى- لوحدها عالَمٌ مُتكاملٌ وفريدٌ بما حباها الله من تضاريس وطبيعَة لا تشبهها فيه أي جزيرة أو منطقة في العالم، ومع ذلك نستطيع القول أنّها دُرَّةٌ بيدٍ فحَّام!!

جمهورية مصر العربية جعلتْ من السياحة مصدرها الأول وهي لا تملك ربع مالدينا من آثار وتنوع جغرافي وثقافي وفلكلوري، فيما نحن لم نستطع حتى أنْ نخصص قناة للترويج السياحي ولا